

الجمهورية اللبنانية

وزارة العدل

هيئة التشريع والاستشارات

رقم الأساس: ٢٠٢٠/٣٣٠

رقم الاستشارة: ٢٩٢ /٢٦٥

س غ

استشارة

الموضوع: ابداء الرأي حول استصدار إفادات باستيفاء شروط الترفيع لأساتذة متفرغين أو في ملاك الجامعة اللبنانية بعد تاريخ بلوغهم السن القانونية ومدى علاقته ذلك بتاريخ تقديم طلب الترفيع.

المرجع: ١- ايداع حضرة المديرة العامة لوزارة العدل رقم ٣٣١/أ ت تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣

٢- كتاب وزير التربية والتعليم العالي رقم ١١/٤٣٥٢ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١١

ان هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل،
بعد الاطلاع على اوراق الملف كافة ،
تبين انكم تعرضون وتطلبون من هذه الهيئة ما يلي :

الجمهوريَّةُ اللبنانيَّةُ
وزارَةُ التَّربيَةِ وَالْتَّعْلِيمِ العُالَى

الوزير

٤٢٥٢ / ١٧

جانب هيئة التشريع والاستشارات

الموضوع: طلب بيان الرأي حول استصدار افادات باستيفاء شروط الترقية لأساتذة متفرغين او في ملاك الجامعة اللبنانية بعد تاريخ بلوغهم السن القانونية.

المرجع: - المادة التاسعة من المرسوم الاشتراطي رقم 151 تاريخ 16/9/1983 (تنظيم وزارة العدل).
- مقررات رئيس الجامعة المتخذة بموجب المرسوم رقم 1167 تاريخ 15/4/1978.

وردتنا مقررات من رئيس الجامعة اللبنانية بشأن أساتذة متفرغين وفي الملاك متخذة استناداً إلى المرسوم 1167/1978. تقضي هذه المقررات باعطاء افادات استيفاء الشروط للترقية إلى رتبة استاذ مساعد او استاذ وطالباً استكمالها لجهة توقيعنا على تلك الافادات عملاً بالمرسوم المذكور أعلاه.

تبين لنا بان هؤلاء الأساتذة بلغوا السن القانونية بتاريخ سابق لتاريخ المقررات مما يعني ان أصحاب العلاقة فقدوا الرابطة الوظيفية مع الجامعة بتاريخ اتخاذ القرارات مع الاشارة الى ان تاريخ تقديم الطلبات سابق لبلوغهم السن القانونية غالباً ان كان في ادارة الوحدات الجامعية او في الادارة المركزية للجامعة. كما نشير إلى أنه في العام 2016 عندما أحيلت مشاريع مراسيم الترقية لمجموعة من الأساتذة مستوفياً شروط الترقية طلبت حينها دائرة الشؤون القانونية في مجلس الوزراء شطب إسم كل من بلغ السن القانونية قبل السير بمشاريع المراسيم.

استناداً الى ما تقدّم نطلب من حضرتكم بيان الرأي حول القرارات المتخذة باستيفاء شروط الرتب الأكademie لأساتذة بتاريخ لاحق لبلوغهم السن القانونية ومدى علاقة ذلك بتاريخ تقديم طلب الترقية في ادارة الوحدات الجامعية او في الادارة المركزية. شاكرين تعالونكم.

نرفق بطا نموذجين عن القرارات

بيروت في ١١ أيلول ٢٠٢٠ وزير التربية والتعليم العالي

طارق المجدوب

بناءً عليه

حيث إن المسألة المطروحة على استشارة هذه الهيئة ترمي إلى إبداء الرأي حول استصدار إفادات باستيفاء شروط الترفيع لأساتذة متفرغين أو في ملأك الجامعة اللبنانية بعد تاريخ بلوغهم السن القانونية ومدى علاقتهم بذلك بتاريخ تقديم طلب الترفيع،

حيث تبين من مراجعة كتاب طلب الاستشارة أن رئيس الجامعة اللبنانية أحال لوزير التربية والتعليم العالي إفادات باستيفاء شروط الترفيع لأساتذة متفرغين وفي الملأك وذلك استناداً للمرسوم رقم ١١٦٧ تاريخ ١٩٧٨/٤/١٥ ، وتبيّن أن هؤلاء الأساتذة قد بلغوا السن القانونية بتاريخ سابق لتاريخ إفادات في حين كانوا قد تقدمو بطلبات الترفيع قبل بلوغهم السن القانونية، علمًا أنه في العام ٢٠١٦ عندما أحيلت مشاريع مراسيم الترفيع لمجموعة من الأساتذة طلبت حينها دائرة الشؤون القانونية في مجلس الوزراء شطب إسم كل من بلغ السن القانونية قبل السير بمشاريع المراسيم،

حيث تبيّن من مراجعة الإفادات المبرزة في الملف أنها تتضمن سردًا لمسيرة صاحب العلاقة المهنية وهي تعلن استيفائه شروط الترفيع ولا تؤدي بذاتها إلى هذا الترفيع الذي يستوجب لحصوله صدور الادارة القانونية عن المرجع المختص،

وان من حق صاحب العلاقة الحصول على هذه الافادة التي تبيّن حقيقة وضعه، سواء كان لا يزال في الخدمة او بعد احالته على التقاعد، طالما ان هذه الافادة بحد ذاتها ليس لها اي اثر على وضعه الوظيفي،

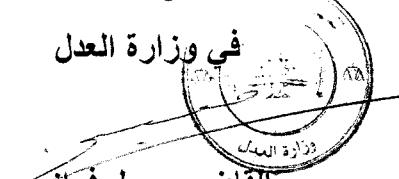
لذلك

تبدي هذه الهيئة الاستشارية المطلوبة على الوجه المبين أعلاه.

بموجب في ٢٠٠٣/٦

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي جويل فواز

تعرض هذه الاستشارة على حضرة المديرة العامة لوزارة العدل للتفصيل باتخاذ الموقف المناسب.

١١٢٢١ ت

مع الموافقة

على النتيجة التي ألت إليها المطالعة

رقم ٢٩٨ تك

بموجب في ١٠ ميزان عمومي

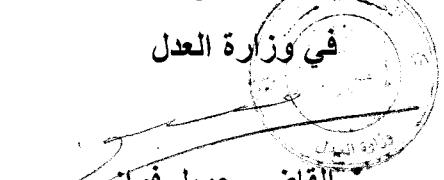
المدير العام لوزارة العدل

القاضي زكي شقيق جبارين

بموجب في ٢٠٠٣/٦

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي جويل فواز

تحال لجنة وزارة التربية والتعليم العالي

بموجب في ١٥ تموز

رئيس هيئة بجزء من الاستشارة في وزارة العدل

